مجلة المرابط

العدد : ٢١٥ الموافق في شعبان ١٤٢٠ هجري ١ / ٢٠٠٠ ميلادي

عنوان المقال : البعد الحقيقي للعلمانية	بقلم : رشيد أبو أسامة

مدخل

ما من منهج ولا نظرية في السياسة كانت أم في الاقتصاد أم في الاجتماع إلا ويتوقف نجاحهما على مدى تفاعل الإنسان المستهدف معهما . والوسيلة الأضمن للحصول على تفاعل عميق ودائم هي التربية .

وعالم اليوم يعرف عملية تربية وترويض واسعة النطاق ، تستهدف البشرية بأكملها ، معتمدة وسائل غاية في التطوير والتنوع ، تستهدف بالأساس لا شعور الإنسان ابتغاء إخضاعه لمصالح جهات لا يعرفها ولا تتحدث إليه مباشرة ، رغم أنها أضحت تمسك حقيقة بزمام السلطة الدولية : ألا وهي رأس المال العالمي . وهذا ما جعل جوهر أزمة العالم المعاصر يتمثل في الصراع الدائر على امتداد المعمور ، بين رأس المال من جهة والثقافة والقيم من جهة ثانية .

في كتابه الأخير " الولايات المتحدة طليعة الانحطاط " ، يوضح الأستاذ رجاء جارودي ، أن كل الأزمات التي عرفتها القرون السالفة ، وتعيشها البشرية اليوم بحدة أكبر ، ليست إلا صوراً متنوعة للصراع الدائر بين ما أسماه بـ " تأليه السوق " و " عبادة المال " من جهة ، وكل الذين احتفظوا بمنظومة قيم غير قيم السوق ، يدندنون بها عن هويتهم وعن معنى للحياة ، ويمانعون في أن تستغل ثرواتهم وتستعبد شعوبهم ، من جهة ثانية [١] .

ويثبت الأستاذ جارودي من خلال جرد تاريخي أن الولايات المتحدة هي المتزعم الأساسي لمعسكر " تأليه السوق " ، ويعلل ذلك بطبيعة نشأتها من خليط من المهاجرين لا يجمعهم دين ولا ثقافة ولا قيم [٢] ، إلا عبادة المال والسعي بأي ثمن وراء المصلحة المادية الخاصة .

وهذا هو جوهر العلمانية كما عرّفها د. عبد الوهاب المسيري ، حيث قال : " تعرف العلمانية بأنها فصل الدين عن الدولة ، وهو تعريف في تصورنا قاصر بحيث لا يصور العلمانية أو عملية العلمنة في كليتها وتركيبها ، ويقتصر على الإشارة إلى أوضح جوانبها وأكثرها ظهوراً ، أي علمنة المجال السياسي . أما المجالات الأكثر عمقاً وتأثيراً في حياة الإنسان ، فإن هذا التعريف لا يمتد إليها قط .. ويمكن وصفها [أي العلمانية] بأنها رؤية معرفية أخلاقية مادية محضة ، فالإنسان بالنسبة لعلماء الاقتصاد ما هو إلا مجموعة من الحاجات الاستهلاكية التي تشبع والقوى التي تتحول إلى طاقة إنتاجية

توظف .. وهو بالنسبة إلى علم النفس ، مجموعة من الدوافع النفسية التي تترجم إلى سلوك يمكن تفسيره عن طريق نماذج تحليلية مادية تفترض أنه في نهاية الأمر ، جهاز عصبي وغدد وخلايا وغرائز ودوافع بيولوجية .. لكل هذا لا يجب أن يخضع العقل ، من منظور علماني ، إلى أي إغراء فيخلع القداسة على أي شيء أو ظاهرة بما في ذلك الإنسان .. فالمعرفة العلمانية ، معرفة منفصلة تماماً عن أية قيم أخلاقية أو مثالية أو مطلقة ، بل وعن أية قيم إنسانية ...

والعلمنة ثمرة عمليات اجتماعية واقتصادية في غاية التركيب ، واضحة واعية وكامنة بنيوية ، ينتج عنها تباين بين مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وانفصالهما الواحدة عن الأخرى ، مما يؤدي إلى تزايد تخصص الوظيفة والدور لتترك كل منهما حسب قوانينها الداخلية والذاتية الكامنة فيها ، تماماً مثل قوانين الطبيعة ، أي من دون الرجوع إلى نقطة (دينية أو أخلاقية أو إنسانية) خارج ذاتها .. وتتضح هذه العملية في أول قطاعين تمّ تحريرهما من قيد الدين والأخلاق والإنسان وهما القطاع السياسي والاقتصادي . فميكيافيل وهوبز ، اكتشفا كيف تحول القطاع السياسي " الدولة " إلى قطاع مستقل تماماً ، لا عن القيم الدينية فحسب ، وإنما عن القيم الأخلاقية أيضاً . وبعدهما استقلت الفلسفة حيث ظهرت العقلانية التي أقصت كل عقيدة أو إيمان بالغيب أو مركزية خاصة للإنسان في بحثها عن الحقيقة . وتلى ذلك علمنة الأخلاق ، حيث سادت الروح العملية " البرجماتية " والإيمان بأن البقاء للأصلح وأن الدافع الوحيد للسلوك هو حب الذات ؛ وتمت علمنة الأسرة والعلاقة بين أعضائها بحيث لا تصير الأسرة وحدة متكاملة وإنما مكونة من عدة وحدات (أفراد) لكل حقوقه المستقلة ، ولكل حريته ، ليصير الإنسان الفرد نفسه مادة نافعة ، أي وحدة إنتاجية-استهلاكية، ترصد من منظور معدل الإنتاجية والاستهلاكية ومعدلات اللذة والمنفعة . وتتم علمنة الأدب ليستقل عن كل قيم أو مرجعية ، وعلمنة الجنس الذي يصبح نشاطاً مستقلاً عن القيم الأخلاقية وعن النشاطات والأهداف الإنسانية الأخرى (من حب وزواج وإنجاب) ،وعن أي إحساس بالذنب أو الخطيئة ، ليصبح نشاطاً جسدياً مستقلاً لا يخضع إلا لعاملي اللذة والمنفعة ، إذ يمكن توظيفه تجارياً " .

ولقد أفرزت هذه العلمانية منطقاً رهيباً ،وصفه ألبيرت جاكار **Albert Jaquard** " بالداروينية الاقتصادية " [٣] . وأورد نماذج منه في كتابه " أتهم النزعة الاقتصادية المنتشية " ، مثل : " يجب على المجتمع البشري أن يتطور ، وحتى يستمر في الحياة ، يجب عليه أن يقضي بدون شفقة على الذين يقللون من قدرة التكييف الجماعية ، ويجب محاربة كل من يقف في وجه القضاء عليهم ، مثل القوانين

التي تعمل على مساعدة الفقراء ، إن الرأفة ضد قوانين الطبيعة " .

لا يحتاج كل متتبع للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية والثقافية في الغرب ، إلى عناء كبير ، ليرى بصمات هذه العلمنة الرهيبة واضحة للعيان ، ويكتشف الوسائل التوجيهية والتربوية المتعددة ، المعتمدة لترسيخها ، ويقف بالتالي على عواقبها الوخيمة على حياة الناس في الشمال والجنوب على حدٍ سواء

يقول د. المسيري : " وفي تصورنا ، إن النظام العالمي الجديد ، هو محاولة لفرض النموذج العلماني كما عرفناه ، على العالم . فهو نظام يستبعد كل الاعتبارات الأخلاقية (فالمسألة، مسألة مصالح اقتصادية) وكل الخصوصيات القومية والاعتبارات الأخلاقية تعوق عملية تحويل العالم إلى مصنع وإلى سوق ؛ ونحن نذهب إلى أن النظام العالمي الجديد إن هو إلا تدويل للمنظومة المعرفية والأخلاقية والعلمانية ومحاولة لأن تتغلغل هذه المنظومة وتتبدى في كل أشكال الحياة ومستوياتها ، في كافة أرجاء العالم ، ابتداء من البنية التحتية التي يعاد صياغتها لتصبح جزءاً من النظام الآلي الطبيعي ، وانتهاءً بالفرد الذي يأكل الهامبورجر ، ويرقص الديسكو ويحب طرزان ورامبو ؛ ومن ثم يمكنه أن يتكيف مع النظام ويصبح جزءاً لا يتجزأ من الآلة العالمية الطبيعية " [٤] .

وسائل العلمنة

يعتبر التعليم من المجالات التي تتم فيها علمنة الإنسان بشكل مباشر ، وخاصة في البلاد التي تعتمد التعليم " اللائيكي " مثل فرنسا ؛ غير أن التخصص الجامعي وخاصة في العلوم الدقيقة ، يفضي بشكل طبيعي إلى العلمنة إذ يغيب بشكل طبيعي الغايات والمقاصد المرتبطة بالنظرة الشمولية ، لينتفي تلقائياً الالتزام بالقيم المرتبطة بالمقاصد .

وقد تستقل الحياة المهنية حتى عن الحياة الخاصة ، لتخضع كل منها لمنطق معين . وتضرب العائلة الملكية في بريطانيا أوضح مثال عن هذا ، كما برز ذلك من خلال ما حدث للأميرة ديانا ، التي كانت تقوم بكثير من الأعمال الخيرية بصفتها الرسمية ، لكن ، دون أن يمنعها ذلك من الخيانة الزوجية ، بل والاعترافبذلك أمام الملأ على شاشة التلفزيون ، مع العلم أن زوجها نفسه يوجد في نفس الوضع .

وأخطر عمليات العلمنة ، هي التي تتم بطرق غير مباشرة ، لأنها تراهن على جانب اللاوعي في الإنسان ، بحيث يصير كل سلوك يصدر عنه يصب بشكل تلقائي في المسار العلماني من دون أن يعي

ذلك ، وتعتمد لهذه الغاية بشكل أساسي مختلف وسائل الاتصال ، من إذاعة وتلفزيون وسينما ومجلة وقصة وأغنية ومسرحية وواجهة المحلات التجارية والإعلانات الإشهارية وغيرها ؛ ويبقى أخطر هذه الوسائل هو التلفزيون ، لأنه يدخل كل البيوت ويتعامل مع كل الأعمار والأذواق ، باستيعابه كل الوسائل الأخرى وإضافة غيرها . وللتلفزيون قدرة فائقة على تكرار نفس المعنى بأشكال متنوعة ، مما يعطيها الطابع الاعتيادي ويجعلها تنطبع بكل سهولة في الوجدان والسلوك . فعندما يتكرر في الإعلام تفسير أمر الرئيس الأمريكي بقصف بغداد مثلاً ، أو سكوته عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في فلسطين أو البوسنة أو غيرها ، باعتبارات انتخابية ، دون أدنى إشارة لخسة هذا الفعل وطبيعته الإجرامية ، فإن ذلك يكتسي مع الزمن ، صبغة طبيعية في حس الناس ويتحول إلى سلوك مبرر ومقبول ، مثل ما يقبل الناس بافتراس الأسد الغزالة حفاظاً على التوازن الطبيعي .

وكذلك الأمر ، عندما يحتفى بعاهرة على شاشة التلفزيون ، وهي تتحدث عن " مهنتها " وعن الدور الاجتماعي الذي تقوم به وعن طريقة ممارستها وما تجلب لها من أموال .

ومن منطلق هذه الرؤية ، يتم كذلك الحكم على العافية الاقتصادية لبلد ما بناء فقط على ارتفاع مؤشر التنمية ومن دون أدنى إشارة للضريبة البشرية أو البيئية التي دفعت .

من الواضح أن علمنة الإنسان بهذا الشكل ، لا يمكن أن تجلب إلا الدمار للجميع ؛ وهذا ما دفع الكثير من ذوي الضمائر الحية من أبناء الغرب أنفسهم ، إلى دق ناقوس الخطر ؛ وحق لهم ذلك إذا اعتبرنا الحالة المأساوية التي أصبح عليها العالم نتيجة انتصار معسكر " تأليه السوق " يتجلى هذا الانتصار في الآتي :

⊙ تركيز متزايد ،لم يسبق له مثيل للثروة والقوة في أيدي فئة قليلة من الناس ؛ حيث يستحوذ ٤٥٠ "ملياردير" فقط ، على ثروة تفوق مجموع الإنتاج الوطني الخام لكل الدول الفقيرة .

⊙ إن المنطق النفعي الصرف قد حول - كما قال الأستاذ جارودي - عالم المال إلى نادٍ للقمار ، حيث تدرُّ المضاربات في البورصة ربحاً يتجاوز ٤٠ مرة الاستثمار في مجالي الإنتاج والخدمات . ولا تمثل المبالغ المالية المطابقة فعلاً لقيمة الثروات والخدمات المتبادلة ، إلا ٣% من الـ ١٥٠٠ مليار دولار المتداولة في السوق الدولي للعملة [٥] .

وهكذا أضحت الحقيقة الاقتصادية تعلو كل الحقائق وتمسك بزمام السلطة العالمية . يقول إينياسيو رامونيه **Ignacio Ramonet** : (لقد أنشأت العولمة المالية دولتها الخاصة ، وهي دولة فوق الأوطان ،

تملك آلاتها وشبكات تأثيرها ووسائل خاصة للفعل . ويتعلق الأمر بالمجموعة المكونة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي " OCDE " والمنظمة العالمية للتجارة ...

ولقد كلف انتصار معسكر " تأليه السوق " البشرية ثمناً باهظاً .

على الإنسان :

في الماضي : إبادة الملايين من الهنود الحمر ، حيث لم ينج من أصل ١٠ ملايين هندي في أمريكا الجنوبية ، إلا ٢٠٠ ألف ؛ استعباد وقتل الملايين من الزنوج الأفارقة ، قتل ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون إنسان ، نصفهم من المدنيين ، في الحربين العالميتين ، استعمار معظم بلاد المعمور وما صحب ذلك من مآسي إنسانية وسلب ونهب للثروات .

والحالة اليوم أشد قتامة :

- لا زال السلب والنهب مستمراً من خلال أداء الديون .
- **اتساع دائرة الفقر** لتشمل ١٤٠٠ مليون فرد ، يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم . يموت يومياً من هؤلاء ٤٠٠٠٠ فرد ، منهم ٣٤٠٠٠ دون الخامسة . وتقول التقديرات أن عدد الفقراء سيرتفع سنة ٢٠٢٠ إلى (٣) مليار، منهم ٢,٥ مليار بدون مأوى ، ومليارات لا يتوفرون على ماء الشرب .
- تشغيل الأطفال وحرمانهم من حقهم في الطفولة والتعليم ، ومعلوم أن كثيراً من الأطفال يستغلون في تجارة الجنس ، وحتى في الحروب .
- ولا بد من الإشارة إلى النمو المطرد الذي تعرفه تجارة المخدرات ، إنتاجاً واستهلاكاً ، حيث يوجد في الولايات المتحدة التي تضم ٤ أو ٥ % من سكان العالم ، والتي تستهلك ٥٠% من الإنتاج العالمي للكوكايين [٦] ، ثلاثة ملايين مدمن على المخدرات ، وعشرون مليون متعاطي عرضي ؛ أما في فرنسا - حسب **Sofres** - فكل واحد من بين خمسة فرنسيين ، يتراوح عمرهم بين ١٢ و٤٠ سنة ، قد دخن ، أو يدخن الحشيش [٧] .

على الثقافة :

يقول أحد خبراء التنمية قولاً صريحاً بهذا الخصوص ، جاء فيه : " لا تنسجم التنمية الاقتصادية للبلاد غير النامية مع تمسك مواطني هذه البلاد بالعادات والممارسات التقليدية . وتعتبر القطيعة مع هذه العادات والتقاليد ، شرطاً أولياً للتقدم الاقتصادي . يجب إحداث تغيير جذري في كل المؤسسات والسلوكيات الاجتماعية والثقافية والدينية ؛ ليتسنى بالتالي تغيير الوضع النفسي لدى الناس وأسلوب

حياتهم" [٨] .

فرغم بشاعة الإخضاع العسكري ، يبقى السلاح الثقافي أخطر ما استعمل ويستعمل ضد الشعوب ، لأنه يؤدي إلى الخضوع الطوعي الذي لا يمكن أن يرتجى بعده نهوض .

للثقافة بصفتها عامل تماسك وانسجام دور أساسي في التنمية .. وليست الصعوبات التنموية التي تجدها بعض الدول ، بغريبة عن الصدمة الثقافية التي تلقتها . (الإنسان العالمي) . وتعتبر القارة الأفريقية التي يقدر سكانها بـ٦٠٠ مليون نسمة ، أكثر من تعرض للتدمير الثقافي ، مما يفسر أن إنتاجها لا يساوي إلا ١,٢% من الإنتاج العالمي .

على البيئة :

ورد في مطلع نص البيان الصادر عن " المؤسسة من أجل تنمية الإنسان " : " إذا استمرت مجتمعاتنا طويلاً وهي تعيش وتنمو بالشكل الذي تمارسه الآن ، فإن الإنسانية ستدمر نفسها .. إننا نعاني من ثلاث اختلالات كبرى : بين الشمال والجنوب ، بين الأغنياء والفقراء داخل كل مجتمع ، وبين الإنسان والطبيعة . وهي أزمات لا يمكن فصل بعضها عن بعض" [٩] .

ما الحل ؟

إن المعضلة الأساسية لدى الغرب أنه ، إذا كان قادراً على توصيف أزمته بدقة كبيرة ، فإنه لا يعترف بأن الإشكال الأساسي في الإنسان نفسه قبل أن يكون في النظم والقوانين ؛ لذا تجده لا يرى حلاً إلا من خلال الإجراءات القانونية الآلية التي سرعان ما يتم تجاوزها ؛ في حين أن أزمة العالم المعاصر تكمن أساساً في تربية الإنسان . لأن الإنسان إذا فك ارتباطه بعالم الغيب ستسكنه ثقافة " الآنية " ليتحول تلقائياً إلى رقم أصم في ساحة الإنتاج والاستهلاك ؛ ولن يكون بالتالي إلا كاسراً أو مكسوراً .

" إن عدم الاعتراف بالمقدس ، كما يقول " ليسزيك كولاكوفسكي" **Lezek Kolakovski** ، يعني عدم الاعتراف بالخطيئة والنقيصة والشر ، وبالتالي عدم الاعتراف بحدودنا .. فالاعتقاد الديني هو وحده الكفيل بوضع حدود للطموحات البشرية وبالمحافظة على المستقبل " [١٠] .

وهذا ما يفسح المجال أمام الإسلام للقيام بدور تاريخي بقيادته معسكر الإيمان

فلا بد للخروج من الحلقة الجهنمية للاستهلاك والإنتاج ، من تربية تجدد نظرة الإنسان إلى الحياة ، تعطيه المعنى السامي المتطلع إلى مرضاة الله تعالى . فلا يمكن لدعوة للقيم ، أو تربية عليها ، بمعزل عن الإيمان ، أن تجدي ، لأن الدين والقيم متلازمان ، إذا رفع أحدهما رفع الآخر . والإسلام دين

التوازن والوسطية الذي لا ينكر على الإنسان التمتع بشهوات الدنيا ، لكنه يهذب هذا التمتع ، إذ لا يجعله هدفاً في حد ذاته يوقع ، من خلال الإسراف ، في أسر المجتمع الاستهلاكي ، بل يجعله وسيلة مقيدة بهدف أسمى ، الدار الآخرة . يقول الله تعالى : { **وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ...** } [القصص : ٧٧]

ولا يكتفي الإسلام بهذا الجانب الإيماني المعنوي ، بل يقدم منهجه العملي المتكامل ، بديلاً ، عن المنظومة الليبرالية المهيمنة اليوم ،بتحريمه الربا وفرضه الزكاة وضبطه لأسباب الإنتاج والاستهلاك وسائر المعاملات ، بالتقوى .

غير أنه في عصر العولمة التي أضحت فيه معظم المشاكل ذات طابع كوني ، لا يمكن لمعركة القيم ضد تأليه السوق أن تربح إلا إذا تمت على مستوى إنساني واسع . لذا جعل الإسلام من أهدافه دعم معسكر الإيمان في عموميته : { **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ...** } [الحج : ٤٠] . فالإسلام يعترف بالاختلاف ويدعو المسلمين إلى الانفتاح على الناس : { **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم** } [الحجرات : ١٣]

ولا سبيل لهذا البديل إلا من خلال تربية رسالية ، قائمة على الإيمان والعلم والاستقامة والشعور بالمسؤولية عن العالمين .

وإذا ربي جيل منذ نعومة الأظافر ، تربية إسلامية قائمة على أسس علمية ، من خلال البيت أولاً ثم من خلال مختلف المؤسسات التربوية بعد ذلك ، فلن تؤثر فيه وسائل الإفساد والتحريف ، إلا بشكل سطحي عارض ، لأن التربية في الصغر كالنقش على الحجر . وهذا ما يؤكد بشكل قوي على دور الأسرة ، وعمادها الأم ، في هذه المهمة الحضارية الشاملة .

الهوامش:

(١) ص٤ - ١٩٩٧

(٢) تعيش الولايات المتحدة اليوم أزمة هوية حادة ، تبرز من خلال ما أصبح يسمى عندهم بـ " جرائم الكراهية " التي تقترف ضد مختلف المجموعات المشكلة للمجتمع . ١٩٩٨

(٣) ألبيرت جاكار " أتهم النزعة الاقتصادية المنتشية "

(٤) مجلة "منبر الشرق"

(٥) Le monde diplomatique, Janvier - ص ١٨

(٦) كتاب " الاستعداد للقرن الحادي والعشرين " لبول كينيدي "

(٧) رجاء جارودي ؛ ١٨ - ١٩٩٧

(٨) L homme mondial Philippe Engelhard

(٩) Le monde diplomatique - نيسان/ابريل ١٩٩٤

(١٠) من حوار أوردته صحيفة Nathan Gadells في ١٩٩٤/٣/٢٦